حركة التأليف في فقه الأسرة العملي بالسنغال: المكتبة والمسار

بقلم الباحث: عمر فال[339]

تقديـــــــــم

يحسن أن نفتتح المقال ببيان المراد بفقه الأسرة العملي، وبيان المرحلة الزمنية التي تشملها دراستُنا والمدرسة الفقهية التي تَعنينا.

من المعلوم أن فقه الأسرة؛ فرع من فروع الفقه الإسلامي؛ يتناول أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بالأسرة، من زواج وطلاق وما ينشأ عنهما من التزامات، كالطاعة والمهر والنفقة والوصية والنسب وما يترتب عليه من حقوق وواجبات. وهو بعبارة أوجز: القواعد التي تنظم علاقات الفرد بأسرته. ويطلق عليه أيضا مصطلح "فقه الأحوال الشخصية". ويعتبر هذا الأخير أحد فروع القانون المدني[340].

وعليه فالمقصود بفقه الأسرة العملي في هذه المقالة؛ الجانبُ العملي من أحكام الأسرة في الفقه الإسلامي. والفقه العملي كما يعرّفه أستاذنا الطيب لمنوار هو: مجموعة من الأحكام الفقهية المقننة أو الأحكام الفقهية ذات الصلة بالواقع العملي والتشريعي، أو علم القانون الإسلامي. ويندرج تحته القضاء الإسلامي وما عليه الفتوى والمدونات المستنبطة من الفقه الإسلامي[341].

ندرس هذا الفرع من الفقه والدراسات النقدية التي أنجزت عليه في السنغال، ولم نقصد بالعنوان عمومَ التأليف في الموضوعات ذات الصلة بالأسرة وبقضاياها؛ فالتأليف في عموم فقه الأسرة بالسنغال واسع، توجد مادتُه في مختلف المؤلفات الفقهية السنغالية[342]. ونحن إذْ نخصص الدراسة لهذا النوع من الفقه؛ فلأننا نقدر قيمته ونعتمد أطروحةَ أستاذنا التي مفادها: أن قوة الفقه في رسميته وقانونيته وليست في أصوله فقط[343]؛ فالمذهب الفقهي يزداد قوّة ويرتفع شأنه عندما تعتمده الدولةُ وتُقنن أحكامَه وتُصبح قواعدُه ملزمة.

مراحل فقه الأسرة العملي بالسنغال

وقد عرف فقه الأسرة العملي بالسنغال مرحلتين مختلفتين: وهما مرحلة ما قبل الاستقلال ومرحلة ما بعد الاستقلال.

مرحلة ما قبل الاستقلال

تنطلق هذه المرحلة من سنة 1832 إلى وقت الاستقلال. وتوجد مادتها الفقهية في عرائض أعيان المسلمين وكذلك في السوابق القضائية لمختلف محاكم المسلمين التي أسّست في زمن الاستعمار.

---

339 باحث في سلك الدكتوراه بدار الحديث الحسنية – الرباط.

340 انظر: الأصول العامة لنظام التشريع: دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون الوضعي لمحمد مصطفوي (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي) ط 2، 2017، ص 80.

341 وللتوسع في خصائص هذا المفهوم ومهمة الفقيه العملي، يرجى قراءة مقدمة كتابه: البعد الوظيفي للفقه العملي – الهدف والمنطلق (سطات: مكتبة الرشاد ط 1، 2021)

342 وللوقوف على نماذج من مؤلفات سنغالية في عموم فقه الأسرة يمكن الرجوع إلى دراسة الباحث سرين مود بوسو: إعمال النظر المقاصدي في نوازل الأسرة عند علماء السنغال (كلية أصول الدين بتطوان 2023).

343 مقدمة البعد الوظيفي للفقه العملي.

مرحلة ما بعد الاستقلال

تمتد هذه المرحلة من تاريخ صدور قانون الأسرة الساري في السبعينات إلى وقتنا الراهن. وهي المرحلة الزمنية التي نتكلم في هذه المقالة عن المؤلفات والدراسات التي أنجزت في عهدها.

صدور قانون الأسرة السنغالي وتعقّب المؤلفات

كان من مزايا قانون الأسرة السنغالي المثير للجدل أن تعقَّبه صدور مؤلفات فقهية إسلامية معاصرة؛ جعلت مكتبة فقه الأسرة السنغالية تحفل وتزدان بمؤلفات ودراسات متخصصة في الموضوع لم تعرف مثلها من قبل.

أثارت موادُ القانون المخالفة للفقه الإسلامي والتي لم يرد المشرع السنغالي مراجعتها وتعديلها وفق المنهج الإسلامي السليم بعد أن تلقى ملاحظات أعيان المسلمين وتوصياتهم، حفيظة جماعة من الفقهاء؛ الذين نهضوا للدفاع عن هويتهم الدينية وعن توجههم الفقهي المشروع.

فأفرزت القضيةُ اعتراضات وسالت بسببها أقلامٌ، ونتجت عنها مؤلفاتٌ ودراسات جامعية متخصصة، بعضها صدر قبل أن يدخل القانون حيز التطبيق و بعضها بعد أن دخل. وما زال الباحثون يهتمون بها ويتناولونها في دراساتهم بمناهج وأغراض ولغات متباينة، مما أفضى إلى ظهور مدارس وأقطاب.

مدارس فقه الأسرة السنغالية

لما صدر القانون انشطر الناس في شأنه إلى اتجاهين؛ مدرسة إسلامية تنتقد القانون وتكشف عن عيوبه وتدعو إلى الإصلاح، ومدرسة علمانية أو حقوقية نسوية تنوه بالقانون وتحاول تفنيد الدعوات الإسلامية الإصلاحية.

فكان هذا التدافع بين المدرستين حافزا كبيرا أنشط حركة التأليف في فقه الأسرة السنغالي؛ حيث انكب أقطاب كل مدرسة على التأليف مطالبين بالتشريع الذي يتماشى وهُويتهم الدينية والعرفية، أو يساير مبادئهم الإنسانية وتصوراتهم الحقوقية، مستعملين أساليب ضغط مختلفة على السلطات السنغالية.

ونحن في هذه المقالة، سنقصّر الكلام على أعمال المدرسة الإسلامية التي تُصدر دراساتها غالبا باللغة العربية، بخلاف المدرسة الحقوقية التي يؤلف رجالُها باللغة الفرنسية.

وتتنوع إصدارات هذه المدرسة إلى مؤلفات أعيان المسلمين وإلى دراسات أكاديمية بإنجاز بعض الطلبة والأساتذة الباحثين السنغاليين. وسوف نبسط الكلام عن كل واحد من هذه المؤلفات بقدر من التفاوت حسب أهمية البحث. نبتدئ بمؤلفات أعيان المسلمين في المحور الأول ونتبعها بالبحوث الأكاديمية في المحور الثاني.

❖ المحور الأول: أعمال أعيان المسلمين

تعمدنا استعمال لفظة أعمال، بدلا من الدراسات؛ لأن مضمون هذا المحور يشمل بعض الأعمال التي لا يمكن وصفها بالدراسات ولا بالبحوث. وتشمل هذه الأعمال مقترحات مشاريع قوانين ووثائق وتعليقات وقصائد ومؤلفات على الشكل الآتي:

1. وثيقة المجلس الإسلامي الأعلى 1971[344]

[344] تأسس المجلس الإسلامي الأعلى سنة 1958 بمبادرة من الشيخ الحاج إبراهيم انياس والشيخ التجاني سه المكتوم، لمحاولة توحيد جبهة الشيوخ المسلمين بالسنغال. وقد تأسس نتيجةَ اختلافٍ بين زعماء الدين وبين الحكومة. حيث قامت الجمعيةُ الوطنية بعملية تصويت لاختيار أعضائها دون مشاورة الشيوخ. فأثار ذلك غضبهم وكتبوا رسالة إلى الرئيس الفرنسي آنذاك وهو الجنرال ديغول. وكان يضم المجلس

ترجمت تنسيقيةُ الجمعيات الإسلامية وثيقة المجلس من العربية إلى الفرنسية[345] ، ونشرتها مِن بين ما نشرتْ من الأعمال التحضيرية لمشروع القانون. وتقع الوثيقة في حدود ثماني عشرة صفحة ، تتضمن مقدمة وفصلا موسوما بعنوان"مراجعة نقدية لبعض مواد القانون المخالفة للشريعة" وأربعةَ ملاحق. يعالج كلٌّ ملحق منها موضوعا خاصا يتعلق بالمشروع.

أهمّ الأفكار الواردة فيها

استهل أعضاء المجلس وثيقتَهم بمقدمة متوسطة ، تحتوي بعد البسملة والحمدلة على بيان سموّ الشريعة وشموليتها وحاكميتها. وأتبعوها بفقرة تتكلم عن أسباب اجتماع المجلس؛ حيث ذكروا أنهم يُبدون آراءهم بشأن المشروع لسببين اثنين: الأول أن الحكومة -بواسطة رئيس الوزراء عبد جوف- استشارتْهم في مشروع القانون. وثانيا: أنهم يُبيّنون موقفَهم من القانون بتصحيح ما يرونه فيه مخلا لمبادئ الشرع الحنيف؛ بصفتهم حملة لواء الدين في البلاد ومرجعية أغلب الشعب ، وعلى عاتقهم حفظ بيضة الإسلام؛ ولا يقصدون قطعا إهانة أركان الحكومة.

وقد تكلموا كذلك عن مشروع القانون وبيّنوا موقفهم منه جملةً؛ وهو أنه قانون غير صالح للتطبيق على المسلمين؛ لأنه لا يحترم المبادئ المقدسة للإسلام. وأن المشروع لم يكن وفيا بالآراء السديدة التي وردت في تقرير وزير العدل. وكان الوزير قد عرض في تقريره عددا من التوصيات للهيئة المسئولة عن صياغة القانون منها: ضرورة الرجوع إلى روح القانون العرفي وضرورة احترام القيم التقليدية وضرورة التقيد بما هو معلوم من الدين بالضرورة.

ولذلك يخلص أعضاء المجلس إلى أن المشروع يناقض تقريبًا كل هذه التوصيات الحميدة ، وأنهم يرفضون رفضا قاطعا أيَّ قرار لا يحترم المبادئ السامية لدينهم وإن كان رسميا.

وقد جاء بعد المقدمة فصل عنونوه بـ: **مراجعة نقدية لبعض مواد القانون المخالفة للشريعة الإسلامية.** وتتوزع تلك المواد على مختلف كتب القانون السبعة وفصولها؛ من الخِطبة وعقد الزواج والطلاق والنسب والميراث... اختار معالي الشيوخ في هذا الفصل بعض من المواد التي يرونها مخالفة وبسطوا فيها الكلام ، وقارنوها بأحكام الفقه الإسلامي وبيّنوا أوجه الاختلاف بينهما. واستندوا في عملية المقارنة إلى مصادر إسلامية؛ من القرآن والسنة ، وتفسير القرآن العظيم لفخر الدين الرازي ، وبداية المجتهد لابن رشد ، وإحكام الأحكام شرح تحفة الأحكام لمحمد بن يوسف ، وكذلك مختصر خليل بن إسحاق المالكي.

ثم أتى عقب هذه المقارنة الملحقُ الأول ، وفيه جرّد الشيوخ كل المواد المخالفة للشريعة من مشروع القانون ، وقد بلغ عددها خمسا وسبعين مادة[346].

الإسلامي الأعلى منذ أن تأسس معظمَ الشيوخ وخلفاء البيوتات الدينية في البلاد. وكان يديره -في السبعينات- مكتبٌ يتكون من الشيخ سعيد نور تال (الرئيس) . والشيخ عبد العزيز سه الخليفة العام للزاوية المالكية في زمنه (نائب الرئيس) . والشيخ أحمد امباكي(الأمين العام) والشيخ محمد الفاضل امباكي الخليفة المريدية في زمنه. والشيخ محمد البشير امباكي. والشيخ إبراهيم انياس. والشيخ محمد حواء بلا. (انظر وحدة المسلمين في فكر الشيخ إبراهيم انياس لإبراهيم أحمد اتيام. وكذلك كتاب التصوف والطرق الصوفية في السنغال للدكتور خديم امباكي).

[345]() وقد اعتمدت في هذه الدراسة على النسخة الفرنسية؛ لم أقف بعد على النصّ العربي الأصلي.

[346] أربع وعشرون منها تتعلق بالخطبة والزواج والطلاق ، أي بالكتاب الثاني من القانون. وخمس عشرة منها تتعلق بالنسب والتبني بالكتاب الثالث. وتِسعُ مواد منها تتعلق بالقرابة ، بالكتاب الرابع. وخمس مواد تتعلق بأحكام القاصر والسلطة الأبوية والوصية بالكتاب الخامس. ومادتان تتعلقان

وعرضوا في الملحق الثالث والرابع أسماءَ أعضاء اللجنة التوجيهية للمجلس والمكتب التنفيذي له ومحاضر الاجتماع.

اتفق أعضاء المجلس خلال هذا الاجتماع الذي عقد في منزل رئيسهم الشيخ سعيد نور تال بمدينة دكار، بتاريخ 3 يناير 1971 على عدة نقاط أهمّها:

أ- الإعلام بأن أحكام الله سبحانه وتعالى ثابتة لا تبديل لها بقوانين بشرية.

ب- رفض اللجنة المواد المخالفة رفضا تاما طِبقا لتعاليم القرآن والسنة.

ت- أنهم بصفتهم مستعربين، وجدوا صعوبات في مراجعة هذا القانون العريض المكتوب بالفرنسية. ومن ثم التمسوا من الحكومة، إذا أرادت مرة أخرى أن تستشيرهم بشأن نصوصٍ من هذا القبيل، أن تُترجمها أوّلاً إلى العربية.

ث- وفي الأخير، أوصى الشيوخ الحكومةَ أن تقوم بتأسيس مؤسسة تتكون من زعماء الدين والعُرف، تُعين البرلمانيين للنظر في المشاريع القانونية.

وكان في الملحق الرابع والأخير، قائمة تتضمن مسائل أسرية في الفقه الإسلامي غير واردة في القانون؛ سكت عنها المشرّع ولم يشر إليها لا من قريب ولا من بعيد. وأوصوا الحكومة أن تأخذ هذه النقاط بعين الاعتبار في حالة مراجعة العمل. وهي: الحدُّ المحتمل للطلاق في الإسلام؛ أي عدد الطلاق الوارد في قوله تعالى: "الطَّلاقُ مَرَّتَانِ"[347]). وأنواع الطلاق (السنّي والبدعي والرجعي والبائن...). وحكم الظهار و الإيلاء وأحكام الأخوة بالرضاع، ومدة إقامة الزوج عند زوجته الثانية أو الثالثة أو الرابعة المتزوج بها حديثا. وحكم الزواج بنيّة الطلاق وعدة المرأة التي لم يدخل بها زوجها. وبيان أسهم الورثة بيانا شافيا. والحالات التي يجوز فيها للأب أو الوصي أن يجبر ابنته على الزواج[348].

هذا مجمل الأفكار الواردة في الوثيقة. و قد تناولها الباحثون بالدراسة والتحليل في بحثوهم الأكاديمية والجامعية.

2. كتاب كلمة الله هي العليا للشيخ أحمد امبَاكِي غَيْنْدِي فَاطَمَ

صدر بعد وثيقة المجلس الإسلامي الأعلى كتابُ: كلمة الله هي العليا، ينحو منحاها ويؤيّد رأيها وينتصر لها. دوّنه الشيخُ الفاضل أحمد امباكي غيندي فاطم (1913 م – 1978 م) الأمين العام السابق للمجلس الإسلامي الأعلى.

ويبدو أن الشيخ ألّف كتابه هذا بعد أن تمادى المشرع السنغالي في موقفه، ولم يعمل بتوصيات المجلس الإسلامي[349]. مثله مثل قصيدة الشيخ عبد العزيز الدباغ سِهْ وكذلك تصريحات المشايخ الفردية التي أوردتها اللجنة الإسلامية في مقدمة مشروعها القانوني الإسلامي. لما استدعى رئيس الوزراء المجلسَ

بأنظمة الملكية الزوجية. بالكتاب السادس. وأما المواد الباقية فتنتمي إلى الكتاب السابع الذي يتناول الميراث...

[347]() البقرة آية 229

[348] Collectif des associations islamiques, Avis des guides religieux du senegal sur le code de la famille de senghor en 1971-2, (CIRCOF 2002).

[349] يقول الناسخ في مقدمة الطبعة الأولى: "فهذا نصّ الكلمة التي أبرزها بطل الإسلام الشيخ أحمد البكي... لما عرض عليه العلماء السنغاليون قانون العائلة".

الإسلامي واستشارهم في القانون، فأدلى المجلس بوثيقته مطالبا تعديل بعض المواد، لم يأخذ المشرع بوصايا المجلس، بل صدر القانون دون أن يتلقى تعديلا في هذا الجانب، أي صدر بموادها المخالفة للفقه الإسلامي. وهذا التصرف من السلطات أثار غيظة زعماء الدين فألّف الشيخ أحمد غيندي فاطم كتابه هذا "كلمة الله هي العليا"، وكتب الشيخ عبد العزيز سهٌ الدباغ قصيدته، وألف الشيخ محمد المنصور سهٌ أيضا في الموضوع كتابا، وسوف يأتي الكلام عنهما.

نشرت تنسيقيةُ الجمعيات الإسلامية كتاب "كلمة الله هي العليا". ثم وضعَ له شرح الدكتورُ نجوغو بن مبكي صمب ، وأخرجه مذيلا بترجمة فرنسية، سنة 2018.

ويتضح من مقدمة المؤلف أن أصل الكتاب عبارة عن ورقة مقدمة في جلسة أو حوار بين الشيوخ حول مشروع قانون الأسرة. قدّمها الشيخ أحمد بعد أن قرأ ما كتبه المجلس عن المشروع " وثيقة المجلس الإسلامي". ولذلك يوجه الخطاب في مقدمة الكتاب إلى أعيان المسلمين يقول: " حضرات الإخوان الكرام فقد طالعت ما كتبتم في قضية قانون العائلة الذي وضعته الحكومة السنغالية ليتخذه الشعب قانونا يسير عليه أحواله كافة دينية ودنيوية، فقد أحسنتم وأديتم ما أوجب الله عليكم من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر..."[350].

والكتاب بحجم صغير، يندد فيه الشيخ بالقانون ويصرّح بعيوبه، ويرى بأنه لا يصلح أن يكون قانونا ينظم شؤون أسر مسلمة، لأسباب ثلاثة وهي: تناقض أحكام القانون مع الآيات القرآنية وتنافيها مع الأحاديث المتواترة وخَرقه الإجماع القطعي[351]

وانتهى المؤلف إلى ما انتهى إليه المجلس من ضرورة تعديل القانون وإصلاحه وفق المنهج الشرعي القويم؛ لأن الشريعة تعلو ولا يعلى عليها، وأن لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

ولما كتب الشيخ أحمد ورقته هذه، أطلع المشايخ عليها، فاستحسنوها ووافقوا على مضمونها، وقام كثير منهم بتقريظها شعرا ونثرا. وقد أورد الدكتور نجوغو بن مبكي صمب هذه التقاريظ في مقدمة كتابه " كلمة الله هي العليا للشيخ أحمد مبكي غيندي فاطم انتصار للحق ونصيحة للخلق"[352].

3. قصيدة مام عبد العزيز سهٌ الدباغ الخليفة العام للزاوية المالكية التيجانية في زمنه

كتب الشيخ عبد العزيز سهٌ الدباغ قصيدة طويلة ينتقد فيها القانون هو أيضا، ويبلغ عدد أبيات القصيدة 67 بيتا. مطلعها:

كِتَابٌ **رَبُّنَا** هُوَ الْكِتَابُ = تَمَسَّكُوا **بِهِ** هُوَ الصَّوَابُ.

والقصيدة توجد في الجزء الثاني من ديوان الشيخ "مقرب الأماني لكشف أنوار المعاني"، وقد أتى بها كاملةً الشيخُ محمد المنصور سه أيضا في كتابه "المحجة البيضاء في إنقاذ الأمة الغراء".

---

[350] نجوغو بن مبكي صمب، كلمة الله هي العليا للشيخ أحمد مبكي غيندي فاطم انتصار للحق ونصيحة للخلق (طوبى، السنغال 2018) ص 52

[351] () المصدر السابق ص 53.

[352] ومن المقرظين: الشيخ عبد الأحد امباكي، الشيخ صالح امباكي، الشيخ شعيب امباكي، الشيخ محمد المرتضى امباكي، الشيخ حبيب امباكي الإمام، الشيخ سيدي المختار امباكي، الشيخ محمود امباكي، الشيخ عبد العزيز سه الدباغ، الشيخ محمد بن أبي مدين الشنقيطي، الحاج محمد مصطفى آن التلري، السيد مصطفى جوب كَيل، السيد بشير سك بن محمد بن وار الطيبيّ.

من مواضيع القصيدة: بيان دستورية القرآن وسموّه وكونه فوق كل الدساتير ، وأنه الواجب اتباعه ولا يُخشى في ذلك لومة لائم. من الأبيات التي تشير إلى هذا المعنى:

كِتَاب **رَبُّنَا** هُوَ الْكِتَابُ = تَمَسَكُوا **بِهِ** هُوَ الصَوَابُ

كيف يكونُ بعده الدستورُ = يا أيها الإخوان لا تجُورُوا

دستورنا نحن كتاب الله = من جاءنا بغيره فلاهِ

وقد تعرض الشيخ في قصيدته أيضا لنقد الفقهاء الذين كانوا يؤيدون مشروع القانون بالتأويل وليّ أعناق النصوص الدينية ، يقول الشيخ:

بالرأي لا تُفَسِّرُوا الكِتابا = إن خِفتُم يوم الجزا العِقابا

ولا تُحرِّفُوا كتاب الله = لأجلِ دُنياكم عبادَ الله

من منكم حُرمةَ الإسلامِ هَتَك = للجاهِ أو أغْراضِه فقد هَلك.

والقصيدة مفعمة بإشارات إلى الآيات القرآنية التي تدعو إلى ضرورة تحكيم القرآن والتي تحذر من مخالفتها تحذيرا شديدا.

4. مشروع قانون الأحوال الشخصية الإسلامي لتنسيقية الجمعيات الإسلامية 2002

أُسست اللجنة الإسلامية لإصلاح قانون الأسرة السنغالي سنة 1996 ، وهي منبثقة من تنسيقية الجمعيات الإسلامية[353]. وكانت اللجنة وقتَ إعداد مشروع القانون الإسلامي ، تشمل أعضاءً من الطوائف الدينية في البلد وثمانيَ عشرة جمعية إسلامية و أعضاءً مستقلين.

كان هدف اللجنة الأساس هو الوصول إلى إصلاح قانون الأسرة السنغالي وفقا للشريعة الإسلامية وأعراف البلد؛ ليتمكن الشعب السنغالي المسلم من الرجوع مباشرة إلى شريعتهم في مسائل الزواج والطلاق والميراث وقضايا الأسرة. ويرى أعضاء اللجنة أنه يجب أن يخضع كلٌ من المسلمين والمسيحين بالسنغال لقانون خاص يناسب مفاهيمهم الدينية والفلسفية.[354]

ولتحقيق هذا الغرض ، عمِل أعضاءُ اللجنة خلال أربع سنوات ، وأعدّوا مشروعَ قانون أسري جديد. أصلحوا فيه القانون المدني الساري ، واستندوا في عملهم إلى وثيقة المجلس الإسلامي الأعلى. فلما انتهى العمل سنة 2000 ، تقدموا به إلى الخلفاء وزعماء الدين فوافقوا عليه ووقّعوا على طلبهم ، وكتب بعضهم تقريظا على جهودهم. ثم تقدموا بالعمل إلى السلطات السياسية أهل الحل والعقد فلم يتلق المشروع منهم قبولا[355].

كتبوا إلى الرئيس عبد الله وَادْ يطلبون منه لقاءً خاصا من أجل التطلع إلى كيفية تنفيذ مشروع القانون على المسلمين خاصة ، وفق للمادة الثامنة من

---

[353] () نجوغو امباكي صمب ، جماعة عباد الرحمن التاريخ والمنهاج (الرباط: مركز المقاصد للدراسات والبحوث) 2018 ، ص 155

[354] Collectif des associations islamiques, Proposition de loi instituant le code du statut personnel au Sénégal, exposé des motif (CIRCOF)2002

[355] () نجوغو امباكي صمب ، جماعة عباد الرحمن التاريخ والمنهاج (الرباط: مركز المقاصد للدراسات والبحوث) 2018 ، ص 155. ومشروع القانون الذي تقدم به البرلماني الإمام امباي انياغ إلى مجلس النواب.

الدستور السنغالي التي تضمن للمواطنين حرية دينية. وعلى الرغم من توقيع زعماء الدين وموافقتهم على المشروع ، لم يسمح لهم الرئيس بهذا اللقاء ولم يردّ على طلبهم قط[356]. وقد وقع على الرسالة الموجهة إلى رئيس الجمهورية لطلب المصادقة على المشروع عدد كبير من الشخصيات الدينية في البلد[357].

وفي سنة 2002 قامت اللجنة الإسلامية لإصلاح قانون الأسرة السنغالي بتقديم المشروع إلى مجلس النواب ، بمبادرة من النائب البرلماني ومنسق اللجنة الإمام امباي انياغ Imam MBaye Niang. ولكن لم تنجح هذه الخطة أيضا؛ فأقبر المشروع في مهده على غرار وثيقة المجلس الإسلامي الأعلى؛ فلم تتمكن اللجنة إلى الوقت الراهن من تحقيق هدفها.

مضمون مشروع القانون

يحتوى المشروع على مقدمة طويلة.[358] بيّنت فيها اللجنةُ الأسباب المدعاة إلى القيام بهذه المبادرة ، وشرعية وضع قانون أسري جديد خاص بالمسلمين. كما فصّلوا الكلام في المقدمة عن الانتقادات التي وجهها المجلس الإسلامي الأعلى في السبعينات إلى القانون الساري وقت صدوره. وقد أتت بعد المقدمة الأحكام الفقهية المقننة التي تتوزع إلى أحكام عامة وسبعة كتب وأحكام ختامية. ويتكون كل كتاب بمجموعة من الأبواب[359].

وهذا الكتاب (مشروع القانون الإسلامي) إذا قُورن بقانون الأسرة الساري نجده وجيزا جدا. فهو يتكون فقط من 35 صفحة و277 مادة ، في مقابل 109 صفحة و854 مادة التي يتكون منها قانون الأسرة الساري.

وسبب التفاوت في الحجم بين القانونين يرجع إلى بعض الأحكام والأبواب التي تناولها القانون الساري بالتفصيل ولم يتناولها مشروع قانون المسلمين لأنها مسائل غير شرعية ، مثل مسائل التبني التي يتكرر ذكرها في عدة مواد من القانون الساري. كما يرجع السبب إلى وجود ما يسمى بـ "نظام الخيار أو التعددية القانونية" في بعض أبواب القانون الساري مثل باب الزواج والميراث. الشيء الذي يقتضي تعدد المواد والمسائل المتعلقة بهذه الأبواب. ولا يوجد هذا النظام في مشروع القانون الإسلامي لأنه قانون يخصّ المسلمين وحدهم.

مصادر مشروع القانون الإسلامي

يمكن أن يستخرج مصادر مشروع القانون الإسلامي من مواده الثانية والثالثة والرابعة الواردة في الأحكام العامة. وهذه المصادر أربعة وهي : القرآن والسنة (المادة الثانية) والعرف السنغالي الذي لا يتنافى مع تعاليم الشرع (المادة الثالثة) ثمّ المذهب المالكي (المادة الرابعة).

---

[356] Proposition de loi instituant le code du statut personnel au Sénégal, exposé des motifs

[357] تنسيقية الجمعيات الإسلامية ، مشروع مدوّنة الأحوال الشّخصيّة في السّنغال (المعهد الإسلامي بدكار 2002).

[358] هذا في النسخة العربية التي هي عبارة عن مسودة ، بخلاف النسخة الفرنسية التي تمت معالجتها وتهيئتها بشكل يصلح للدخول حيز التنفيذ.

[359] والكتب كالتالي: الكتاب الأول: الزواج والواجبات المترتبة عليه ، الكتاب الثاني: الفرقة بين الزوجين. الكتاب الثالث: التبني والنسب وحضانة الأولاد. الكتاب الرابع: الوصاية. الكتاب الخامس: الوصية. الكتاب السادس: الإرث. الكتاب السابع: الوقف.

يقول القانون في المادة الثانية: "...فيتم تطبيق بنود المدونة الحالية وذلك كلما كانت القاعدة القانونية التي سيتم تطبيقها مستندة إلى مصدر من القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة". ويقول في المادة الثالثة: "سيتم أخذ العادة بعين الاعتبار ما لم تكن مخالفة لتعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وكان من شأنها تشجيع التقدم الاجتماعي". ويقول في المادة الرابعة وهو يتكلم عن أقصى مدة الحمل: "يتم تحديد أقصى مدة الحمل[360] بالرجوع إلى المذهب المالكي"[361].

خاصية هذا القانون أنه فقهي إسلامي محض مضمونا وشكلا ونسقا؛ أصلحت فيه اللجنة جميع المسائل التي أشار إليها المجلس بأنها مخالفة للفقه الإسلامي، مثل: تحديد أقصى مدة الحمل، واستلحاق الولد الطبيعي ومسائل التبني وغيرها. وأدرجت فيه أيضا المسائلَ الفقهية التي سكت عنها المشرع السنغالي كأنواع الطلاق وحكم الظهار وحكم الإيلاء وأحكام الأخوة بالرضاع وغيرها.

وقد أشارت اللجنة في المادة الأولى أن القانون ينطبق على المسلمين السنغاليين فقط، أما غير المسلمين فسيظلون خاضعين لأحكام قانون الأسرة 1972.

5. المحجّة البيضاء في إنقاذ الأمة الغراء للشيخ محمد المنصور سهْ

هذا الكتاب عبارة عن أوراق صغيرة في حدود 30 صفحة بخط غليظ. ألفها الشيخ محمد المنصور الخليفة العام للزاوية المالكية التيجانية في زمنه. وقد نشرت الطبعة الأولى منه سنة 2003.

وكان تأليفه بمناسبة زيارة لجنة إصلاح قانون الأسرة السنغالي؛ التي زارت الشيخ بصفته الخليفة العام، وعرض عليه أعضاؤها مشروعَ قانون الأحوال الشخصية الإسلامي؛ فوافق عليه وأيّده بنصره وأشاد على جهود القائمين بالعمل.

وقد انطلق المؤلف في الكتاب بذكر تاريخ وضع القانون الساري وملابساته، ليصل إلى أنه لا يلائمنا نحن المسلمين لأنه "ما أخذ بعين الاعتبار اختيارَ المجتمع ومُثُله وقيمه الأخلاقية والدينية"[362]. ثمّ ذكر جهود المجلس الإسلامي الإصلاحي وأثنى عليها بنص نثري مشفوع بقصيدة، أشاد فيهما عمل المجلس وذكر أعضاءه بالاسم وبجميل الوسم وأثرهم البالغ في مشروع القانون 1972.

وأورد المؤلف عقب ذلك، قصيدةَ الحاج عبد العزيز سِه الدباغ كاملة وشاهدة على جهود المجلس الإسلامي الأعلى. وربط مشروع تنسيقية الجمعيات الإسلامية بمشروع المجلس الإسلامي القديم. والخيط الناظم بينهما حسب المؤلف هو أن هذا المشروع الجديد يحاول -لا أقل ولا أكثر- أن يُدخل المشروع القديم حيز التنفيذ. يقول: " يُعْتَبَرُ ظُهُورَ مَشْرُوعِ مُدَوَّنَةِ الْأَحْوَالِ الشخصية اللاحق هَذَا امتدادا للقانون الإسلامي السَّالِفِ"[363] ولذلك أوصى المؤلف الحكومة بضرورة إعادة الاعتبار لمشروع قانون الأسرة للمسلمين. ثم ختم كتابه بقصيدة طويلة يقرظ فيها مشروع تنسيقية الجمعيات الإسلامية.

---

[360] وقد ورد تفويض أقصى مدة الحمل إلى المذهب المالكي في النسخة الفرنسية دون العربية

[361] collectif des associations du Sénégal, Code du statut personnel Réédition 2010) p: 6 (CIRCOF,

[362] الشيخ محمد المنصور سه، المحجة البيضاء في إنقاذ الأمة الغراء، الطبعة الأولى 2003، ص 3

[363] المرجع السابق ص 20، 21

❖ **المحور الثاني: الدراسات الأكاديمية والبحوث الجامعية**

كما أسلفنا ، تناول القانون وما يرتبط به من أعمال تحضيرية عدد من الباحثين الأكاديميين في مقالات وبحوث التخرج وأطروحات أكاديمية. وسوف نسرد هذه الدراسات الواحدة تلو الأخرى مع الاختصار.

1. حقوق وواجبات المرأة ، للدكتور خديم امباكي

أنجز الدكتور خديم امباكي دراسة نقدية على قانون الأسرة السنغالي بعنوان: "حقوق وواجبات المرأة في قانون الأسرة ، نظرة إسلامية ". نشرتها مجلة جمعية البحوث والدراسات في الإسلام والتنمية التي أنشئت عام 1984.

وقد أورد الكاتب نتيجةَ بحثه هذا في كتابه "من وحي السبعين". وملخصها أن قانون الأسرة السنغالي إذا نُظر إليه من منظور الفقه الإسلامي نجده ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: عبارة عن أحكام إجرائية لا علاقة لها بالفقه الإسلامي. والقسم الثاني: عبارة عن مسائل وافق فيها القانون الفقه الإسلامي. وأما الثالث: فإنه يعارض الفقه الإسلامي معارضة تامّة. وقد ذكر الباحث في هذا القسم الأخير ما يربو على مائة أمثلة[364].

2. Mariage et divorce entre le code de la famille du Sénégal et le droit musulman: problématique d'application du droit de la famille.

هذه الدراسة (الزواج والطلاق بين قانون الأسرة السنغالي والفقه لإسلامي: صعوبة تطبيق قانون الأسرة) عبارة عن أطروحة الدكتوراه ، أنجزها الباحث محمد بمب جوب في كلية اللغة العربية بجامعة الشيخ أنت جوب خلال الموسم الدراسي: 2007 – 2008.

وقد جاء البحث على ثلاثة أجزاء ، يتكون كل جزء من مجموعة من الفصول. تناول الباحث في الجزء الأول تاريخ التشريع الأسري بالسنغال منذ الاستقلال ، ثمّ أجرى في الجزء الثاني والثالث على التوالي دراسة مقارنة للنظامين التشريعين في الزواج وفي الطلاق.

ودراسة الدكتور محمد بمب جوب هذه ، من أشمل الدراسات في الموضوع. استطاع الباحث فيها أن يحيط بالموضوع من جوانبه التاريخية والثقافية والاجتماعية والفقهية القانونية. ولا نقصد بالجانب التاريخي التاريخَ القديم المتعلق بالوضع الخاص للقضاء الإسلامي قبل الاستقلال فحسب ، والذي نجده يتكرر في معظم البحوث. ولكن نقصد تاريخ تدوين وصياغة قانون الأسرة الذي استمر لسنوات ، والهيئات التي شاركت في الأعمال التحضيرية بأعضائها وصفاتهم التي شاركوا بها ، والمناقشات التي كانت تدور بين هذه الهيئات ، والمواضع التي اتفق فيها رأيُهم ، والأسلوب المتبع للحسم في مواضع الاختلاف. وهذا كله علاوة على الجانب الفقهي القانوني ، الذي خصصه الباحث لمسائل الزواج والطلاق في الفقه والقانون.

3. دراسات الدكتور نجوغو بن مبكي صمب

وأما الدكتور نجوغو بن مبكي صمب فله جهود مشكورة في الموضوع. تُعد دراساته من أهمّ المصادر التي يرجع إليها الباحثون في المجال ويستفيدون منها.

تناول الدكتور القضية في بحث الماجستير ثمّ الدكتوراه. وينتهج في دراساته منهج المجلس الإسلامي الأعلى في وثيقته؛ من عرض مواد القانون المخالفة

[364] () خديم سعيد امباكي ، من وحي السبعين. (السنغال: داكار) 1439 / 2018. ص 134

ومقارنتها بالشريعة الإسلامية وبيان أوجه الاختلاف بين القانونين ، ثمّ التنبيه على ضرورة إصلاح ما وقع فيها المشرع من أخطاء جسيمة.

كان عنوان بحثه في الماجستير: الأحكام الفقهية المتعلقة بالنكاح والطلاق التي خالف فيها قانون الأحوال الشخصية السنغالي الفقه الإسلامي ، ناقشه في جامعة المدينة العالمية بماليزيا 2009. و أما في سلك الدكتوراه فقد تناول الدكتور الموضوع الآتي :الأحكام الفقهية المتعلقة بحقوق الأولاد التي خالف فيها قانون الأحوال الشخصية السنغالي الفقه الإسلامي ، دراسة مقارنة ، ناقشها في الجامعة نفسها سنة 2018.

ثم جمع البحثين في كتاب مطوَّل ، يقع في حدود 370 صفحة ، بعنوان: **قانون الأحوال الشخصية السنغالي في الميزان**. وضعه على بابين. الباب الأول: الأحكام الفقهية التي خالف فيها قانون الأحوال الشخصية السنغالي الفقه الإسلامي في الزواج والطلاق. والباب الثاني: الأحكام الفقهية المتعلقة بحقوق الأولاد التي خالف فيها قانون الأحوال الشخصية السنغالي الفقه الإسلامي

يقارن الباحث في هذا الكتاب بين الفقه الإسلامي والقانون السنغالي في الأحكام المتعلقة بالنكاح والطلاق وحقوق الأولاد. وكان من منهج الباحث في مقارنته أن يرجع إلى مختلف مذاهب أهل السنة؛ المذهب الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي والظاهري.

وللدكتور نجوغو بن مبكي صمب أيضا كتاب آخر في الموضوع وهو **شرح كلمة الله هي العليا**. وقد سبق الكلام عن كتاب كلمة الله ، شرحه الدكتور بعنوان: كلمة الله هي العليا للشيخ أحمد مبكي غيندي فاطم انتصار للحق ونصيحة للخلق. صدر الكتاب بنسخة عربية وفرنسية سنة 2018.

وقد قام الدكتور بعملية التحقيق والشرح معا ، حيث ضبط الكتاب وأخرج النص سليما من التصحيف والتحريف. افتتح الكتاب بمدخل عن كمال الشريعة ثم أورد تقاريظ العلماء عن الكتاب وترجم للمؤلف الشيخ أحمد غيندي فاطم في مستهل الكتاب ، وتكلم عن أهمية النصيحة ومراتبها في الإسلام ، وانتقل بعدها إلى دراسة نص الكتاب والتعليق عليه.

4. **الأعمال التحضيرية لقانون الأسرة السنغالي: وثيقة المجلس الإسلامي الأعلى نموذجا للباحث عمر فال.** هذه الدراسة عبارة عن بحث لنيل شهادة التأهيل (ماستر) في الدراسات الإسلامية بمؤسسة دار الحديث الحسنية بالرباط ، التابعة لجامعة القرويين ، سنة 2019- 2020.

يحتوي البحث على فصلين؛ وقد خصص الباحث الفصل الأول بكامله للحديث عن تاريخ القضاء الإسلامي في السنغال ، مركزا على مؤسسات القضاء في دولة الأئمة وعلى المبادئ الإنسانية التي قامت عليها هذه الدولة. وخصص مبحثا في هذا الفصل للحديث عن علماء السنغال الذين اشتهروا في الذاكرة الجماعية باعتلائهم منصب القضاء ، وخاصة القاضي مجخت كَلَ ومجالسه القضائية ونوازله الفقهية. ثم تطرق في المبحث الثالث إلى الحديث عن رفض أعيان مدينة سينت لوي الخضوع للقانون المدني الفرنسي الصادر سنة 1830 في المستعمرات ، وعن عرائضهم المتعددة التي كلّلت بإنشاء أول محكمة للمسلمين في غرب إفريقيا سنة 1857.

كما خصص الفصل الثاني للكلام عن قانون الأسرة السنغالي والاعتراضات التي أفرزها؛ من خلال الوقوف على سياق تاريخ تدوينه ، وما يقتضي ذلك من الكلام عن أهمّ الهيئات الإسلامية المشاركة في الأعمال التحضيرية. ودراسة وثيقة المجلس الإسلامي الأعلى وبعض مواد القانون في ضوء الفقه المالكي. ثم تحدّث الباحث في مبحثٍ خاص عن صعوبات تطبيق قانون الأسرة من جهة التقبل ومن جهة التنزيل. وذيّل بحثه بخاتمة بيّنَ فيها أهمّ النتائج التي توصل إليها في هذه الدراسة.

والباحث عمر فال المنتسب إلى مؤسسة دار الحديث الحسنية ، هو بصدد إنجاز أطروحة الدكتوراه في ذات الموضوع ، بعنوان: **التنازع الاختصاصي القضائي بين الفقه المالكي والقانون المدني من خلال قانون الأسرة السنغالي.**

5. **موقف زعماء الدين السنغاليين من قانون الأحوال الشخصية السنغالي 1972 ، كلمة الله هي العليا ووثيقة المجلس الإسلامي نموذجين دراسة فقهية قانونية ، للباحث بَارَ بِيِيّ.** وهو بحث لنيل شهادة الإجازة ، كلية الشريعة آيت ملول (بالمغرب) ، 2020 – 2021.

قسّم الباحث بار بيي عمله إلى ثلاثة كتب: المقدمات ثم القضاء الشرعي ثم مشروع القانون 61 - 72.

وهذا البحث يشترك مع نظيره المذكور أعلاه في بعض الجوانب. وتظهر خصوصية هذا الأخير في مقدماته التمهيدية التي عرّف فيها الباحث بعض مصطلحات الموضوع ، وكذلك في تركيزه على تحليل مضامين كتاب كلمة الله هي العليا المذكور سابقا ، وفي تناول الباحث بالدراسة والتحليل موادَ قانونية فقهية مختلفة كالخطبة والتعدد وأحوال الولد الطبيعي والتبني.

6. **المرأة السنغالية بين قانون الأسرة وأحكام الشّريعة** للباحثة أمي لي ، بحث لنيل شهادة ماستر ، بالمعهد العالي للحضارة التابعة لجامعة الزيتونة ، 2021 – 2022.

وضعت الباحثة بحثها على فصلين: المرأة المسلمة في القوانين الرسمية بين زمني الاستعمار والاستقلال ، ثمّ المرأة السنغالية وثنائية القانون والشريعة. وقد ركزت الباحثة على الازدواجية المرجعية في الواقع السنغالي المتمثلة في القانون العلماني والشريعة الإسلامية ، وعلى الاضطرابات التي أوجبتها هذه الازدواجية في حياة المرأة السنغالية.

وميزة هذا العمل أن الباحثة استطاعت أن ترصد مطالب الجمعيات النسوية السنغالية وتاريخها والتطورات الاستراتيجية الواقعية التي عرفتها هذه الجمعيات. وقد ناقشت هذه المطالب في ضوء الشريعة الإسلامية والعرف السنغالي. فالبحث من المراجع المهمة في هذا الباب.

والباحثة أمي لي في طور تحضير أطروحة الدكتوراه في الموضوع بعنوان: **الحركة النسوية في غرب إفريقيا بين الوافد الغربي والموروث الثقافي** ، بالمعهد العالي للحضارة التابعة لجامعة الزيتونة.

7. **ترجمة قانون الأسرة السنغالي للباحث سليمان سو** (السنة الأولى في ماستر بالمعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية بباريس. 2020 – 2021.

قام الباحث سليمان سو بترجمة الباب الأول من الكتاب السابع للقانون المعنون بـ "الميراث من دون الوصية" ، من الفرنسية إلى العربية. ويبدأ هذا الباب من المادة 396 إلى المادة 514. وهو عبارة عن أحكام عامة حول الميراث. يأتي بعده الباب الثاني المعنون بـ : الميراث بدون الوصية في القانون العام.

وأما الباب الثالث والأخير في هذا الكتاب فيتناول الميراث بالقانون الإسلامي.

يتفرد الباحث سليمان سو بهذا العمل في حدود علمنا؛ وهو أول من نعرف أنه ترجم جزءا من قانون الأسرة السنغالي إلى العربية.

الخاتمة

إن إصدارات المدرسة الإسلامية علاوة على تنوّعها بين مؤلفات أعيان المسلمين ودراسات الطلبة الأكاديميين؛ فإنها تنقسم أيضا إلى دراسات فقهية يناقش أصحابُها المسائل الفقهية القانونية الواردة في قانون الأسرة السنغالي، وإلى مؤلفات لم يكن غرض المؤلفين فيها دراسة مواد القانون مادةً مادةً، ولكن بيان محاسن الشرع والتنويه عن ضرورة تحكيمه ونبذ كلما يخالفه من مواد قانون الأسرة السنغالي. السمة الأولى هي الغالبة في دراسات الأكاديميين بينما يغلب في مؤلفات الأعيان السمةُ الثانية.

ويُدرك من كل ما سبق أن التنازع الاختصاصي بين النظام القانوني الإسلامي والنظام المدني "العلماني" كان من شأنه في السنغال أن يشجع على حركة التأليف والإصدار.

وكان الهدف من هذه المقالة تسليط الضوء على الدراسات الفقهية الإسلامية التي ولدت من رحم التنازع بين النظامين منذ السبعينات. ولكن حركة التأليف في فقه الأسرة العملي بالسنغال لم يبدأ مع صدور القانون الساري سنة 1972. بل توجد في عرائض أعيان المسلمين بسينت لوي (من 1832 إلى 1847) وكذلك في السوابق القضائية لمحاكم المسلمين من سنة تأسيسها (1857) إلى وقت الاستقلال مادةٌ فقهية قانونية أسرية كبيرة؛ تنمّ عن وعي فقهي قضائي في وقت مبكر لسلفنا. أشاد الشيخ عبد العزيز سِه[365] وغيره من أعيان المسلمين في مؤلفاتهم بتلك الجهود. وقد تسنح الفرصة لدراسة هذا التراث الفقهي القانوني الإسلامي وكذلك إصدارات المدرسة الحقوقية النسوية في مقالة خاصة بإذن الله تعالى.

والحمد لله رب العالمين.

لائحة المصادر والمراجع

1. أحمد امباكي غيندي فاطم، كلمة الله هي العليا (د. ت).
2. إبراهيم أحمد اتيام، وحدة المسلمين في فكر الشيخ إبراهيم انياس (د. ت).
3. أم لي، المرأة السنغالية بين قانون الأسرة وأحكام الشّريعة (المعهد العالي للحضارة بجامعة الزيتونة، 2021 – 2022).
4. بار بيي، موقف زعماء الدين السنغاليين من قانون الأحوال الشخصية السنغالي 1972، كلمة الله هي العليا ووثيقة المجلس الإسلامي نموذجين دراسة فقهية قانونية (كلية الشريعة آيت ملول 2020 – 2021).
5. تنسيقية الجمعيات الإسلامية، مشروع مدوّنة الأحوال الشّخصيّة في السّنغال (المعهد الإسلامي بدكار 2002).

[365] يقول في قصيدته السالفة الذكر:

فلنقتف الآثار ممن قد سلف = لكي نكون بعدهم خير خلف

من اقتفى آثارهم لا يندمُ = إن شاء ربنا فليس يُظلمُ

6. الحاج عبد العزيز سه ، مقرب الأماني لكشف أنوار المعاني (الديوان)

7. خديم سعيد امباكي ، التصوف والطرق الصوفية في السنغال (الرباط: معهد الدراسات الإفريقية). 2002.

8. خديم سعيد امباكي ، من وحي السبعين. (السنغال: داكار) 2018.

9. سليمان سو ، ترجمة قانون الأسرة السنغالي (المعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية بباريس. 2020 – 2021).

10. الطيب لمنوار ، البعد الوظيفي للفقه العملي – الهدف والمنطلق-(سطات: مكتبة الرشاد) ط 1 ، 2021.

11. عمر فال ، الأعمال التحضيرية لقانون الأسرة السنغالي "وثيقة المجلس الإسلامي الأعلى نموذجا (مؤسسة دار الحديث الحسنية بالرباط 2019-2020).

12. محمد مصطفوي ، الأصول العامة لنظام التشريع: دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون الوضعي (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي) الطبعة الثانية 2017.

13. محمد المنصور سه ، المحجّة البيضاء في إنقاذ الأمة الغراء (الطبعة الأولى 2003).

14. نجوغو بن مبكي صمب ، الأحكام الفقهية المتعلقة بحقوق الأولاد التي خالف فيها قانون الأحوال الشخصية السنغالي الفقه الإسلامي ، دراسة مقارنة (جامعة المدينة العالمية بماليزيا 2018).

15. نجوغو بن مبكي صمب ، الأحكام الفقهية المتعلقة بالنكاح والطلاق التي خالف فيها قانون الأحوال الشخصية السنغالي الفقه الإسلامي ، (جامعة المدينة العالمية بماليزيا 2009).

16. نجوغو بن مبكي صمب ، جماعة عباد الرحمن في السنغال: التاريخ والمنهاج (الرباط: مركز المقاصد للدراسات والبحوث) 2018.

17. نجوغو مبكي صمب ، قانون الأحوال الشخصية في الميزان دارسة مقارنة بالفقه الإسلامي.

18. نجوغو بن مبكي صمب ، كلمة الله هي العليا للشيخ أحمد مبكي غيندي فاطم انتصار للحق ونصيحة للخلق (طوبى: 2018).

19. Collectif des associations islamiques, *Avis des guides religieux sur le projet de code de la famille du Sénégal 1972,* (CIRCOF 2002).

20. Collectif des associations islamiques , Proposition de loi instituant le code du statut personnel au Sénégal, exposé des motifs (CIRCOF2002)

21. Collectif des associations islamiques, Code du statut personnel (CIRCOF, Réédition 2010)

22. Mouhamadou bamba diop Mariage et divorce entre le code de la famille du Sénégal et le droit musulman: problématique d'application du droit de la famille.(Thése pour le doctorat de 3ème 2007-2008)